تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر: دراسة تحليلية

د.حسان تريكي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية/ جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف – الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى كشف وتحليل التغيرات التي طرأت على القيم الأسرية في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات الرسمية المتوفرة والشواهد الميدانية، التي تعكس مجالات التحول في بنية المجتمع الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى أن منظومة القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، تميل إلى التغير في اتجاه التخلص من القيم التقليدية واكتساب القيم الحديثة المصاحبة للتحديث والعولمة، ويتجلى ذلك في: التحول في شكل الأسرة من عائلة ممتدة إلى أسرة نووية، تراجع قيمة الجماعية وتنامي النزعة الفردية، تقهقر السلطة الأبوية، تراجع قيمة الزواج المبكر، وانحسار كبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، القيم، القيم الأسرية، الزواج، الخصوبة.

Abstract:

This study aims to detect and analyze the changes in family values in Algerian society after independence, based on official statistics and field evidence, which reflect the areas of change in the structure of Algerian society.

The study found that the values system in the Algerian family, tend to change in the direction of getting rid of traditional values and the acquisition of modern values associated with the modernization and globalization, and this is reflected in the shift in the family form of an extended family to the nuclear family, decline of the collective value and the growth of individualism, decline of parental authority, delayed age of marriage, the retreat of values encouraging on childbearing.

Key words: family, values, family values, marriage, fertility.

مقدمة

تشهد المجتمعات المعاصرة تغيرات كمية ونوعية في جميع مجالات الحياة الإنسانية، فالتغير الاجتماعي الواسع الذي يحدث اليوم، أدى إلى تغيرات جوهرية في بناء ووظائف المجتمع. والجزائر كغيرها من الدول العربية التي خرجت من فترة الاستعمار، شهدت تحولات متسارعة ومتلاحقة، مست مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وقد أفرزت هذه الحركية آثارا بالغة في البناء الاجتماعي.ولم تكن الأسرة الجزائرية

بمنأى عن هذه التغيّرات، إذ شهدت سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية، وهو ما يعكسه تغير العديد من أنماط السلوك والأدوار والعلاقات الاجتماعية والوظائف، وكذا المعايير والمفاهيم السائدة فيها.

فعمليات التحديث واسعة النطاق، والتصنيع السريع، وموجات الهجرة الريفية الكثيفة والضخمة، والانتشار الواسع للتعليم، والتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، والانفتاح الديمقراطي، إضافة للاستخدام الواسع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، تشكل تحولات عميقة تحمل في طياتها قيما جديدة، وهو ما من شأنه التأثير على النسق القيمي السائد في المجتمع بصفة عامة، والقيم الأسرية بصفة خاصة، من هنا تبرز الحاجة لدراسة هذا التحول القيمي وتسليط الضوء على مختلف أبعاده واتجاهاته.

والقيم وإن كانت تتصف بالثبات النسبي، إلا أنها تتغير بتغير مكونات البناء الاجتماعي، وتتباين بتباين المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع. وعليه أصبح موضوع التحول والتغير القيمي من أكثر المواضيع اهتماما في العلوم الاجتماعية اليوم، لما يسمح به من فهم حركية المجتمع وتوجهاته، وتفسير العديد من الظواهر والاختلالات الاجتماعية، ويسهم بالتالي بتحقيق الوقاية منها. فقد أثبتت الدراسات العلمية أن الكثير من المشكلات الاجتماعية كالانحراف، الإجرام والانتحار... هي ناتجة عن اختلال النسق القيمي.

وعليه فإن تناول موضوع القيم يكتسي أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية،كون القيم ترتبط بالإطار الحضاري للمجتمع وتعكس الثقافة السائدة، وتعبر عن الواقع وعن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة. فالقيم هي القوى الحقيقية في الحياة الاجتماعية، فهي التي تشكل اتجاهات الاختيار، وتقوم بتشكيل المعايير التي تجعل الفعل صوابا أوخطأ. وهي الإطار المرجعي والقاعدة العامة للأفعال الجمعية.(بيومي، 1990،ص209). وتأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، تحاول الدراسة الراهنة رصد وكشف مظاهر وطبيعة التغير في القيم الأسرية في المجتمع الجزائري، وهذا باتباع استراتيجية منهجية تسمح بتناول الموضوع على مستوى كمي وكيفي، وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية. ومن خلال ما تقدم،تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي أهم خصائص وسمات الأسرة الجزائرية التقليدية؟
2. ما هي أهم مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية؟ وما هي الآثار المترتبة عنه؟
3. ما هي التغيرات التي طرأت على القيم الأسرية في المجتمع الجزائري ؟

أهمية الدراسة:

تستمد أي دراسة علمية أهميتها من تلك القضايا التي تتناولها والإسهامات التي يمكن أن تقدمها في حل قضايا ومشكلات المجتمع. ولاشك أن موضوع " تغير القيم الاسرية في المجتمع الجزائري" يكتسي أهمية بالغة على المستوى النظري والعملي، وذلك للاعتبارات الموضوعية التالية:

- إن دراسة تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري، تعد مسألة جوهرية وذات أهمية بالغة، خاصة وأنها تأتي في وقت يشهد فيه المجتمع الجزائري تحولات واسعة النطاق، تبدو واضحة في المجالات الاقتصادية والسياسية، الا أنها مازالت غامضة في بعدها القيمي، بالرغم من أهمية الكشف عنها في رسم السياسات وخطط التنمية.
- إن التعرف على القيم الأسرية يكتسي أهمية بالغة، حيث يسمح لنا بمعرفة طبيعة العلاقات والأدوار والوظائف داخل هذه الوحدة الاجتماعية، وكذا الجوانب المؤثرة في استقرارها واستمرارها، وفهم وتفسير العديد من الاختلالات والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها.
- تسمح لنا الدراسة الراهنة بتحديد معالم منظومة القيم السائدة في الأسرة الجزائرية، وذلك من خلال محاولة الكشف عن أبعاد هذا النسق ومكوناته والتغيرات التي مسته، وبالتالي فهم طبيعة التغيرات التي طرأت على واقع الأسرة، وتفسير المواقف وأنماط السلوك السائدة فيها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. رصد وكشف مظاهر واتجاهات التغير في القيم الأسرية في المجتمع الجزائري.
2. التعرف على القيم السائدة داخل الأسرة الجزائرية وتوجيه اهتمام القائمين على التخطيط التنموي لوضع البرامج والخطط المناسبة، وفق رؤية صحيحة لواقع المجتمع الجزائري.
3. تسليط الضوء على الواقع الاجتماعي للأسرة الجزائرية، خاصة وأن التغير في منظومة القيم يؤدي الى حدوث تغيرات في أنماط السلوك والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية وأساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية.

التأصيل النظري لمفهوم القيم:

تستوجب الدراسة السوسيولوجية تحديدا دقيقا للمفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة المعالجة وتوضيح المقصود منها، وهو عمل جوهري وأساسي في أي بحث علمي، وفي دراستنا هذه نقوم بتحديد المفاهيم الأساسية التي سيتم توظيفها في البحث وهي: القيم، تغير القيم والقيم الأسرية.

1 – مفهوم القيم:

لقد اختلفت تعاريف المفكرين للقيمة ويعزى هذا الاختلاف والتباين إلى المنطلقات النظرية والفكرية لهم. وفي علم الاجتماع قدم الباحثون العديد من التعاريف للقيمة، ومن أبرز هذه التعاريف هو تعريف بارسونز T. Parsons في كتابه النسق الاجتماعي: " القيمة هي عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا، أو مستوى للاختبار بين بدائل التوجيه التي توجد في موقف معين" (Talcott, 1958,P12).

ومن التعريفات الهامة للمصطلح، والتي نالت إجماعا من طرف المنظرين في علم الاجتماع، تعريف كليدكلاكوهنG.Klukhohnالذي عرف القيمة على أنها: "تصور، واضح أو مضمر، يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل، والأهداف الخاصة بالفعل (نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، 1985،ص 506)".كما عرف حليم بركات القيم بأنها: "المعتقدات حول الأمور والغايات، وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم، ومواقفهم، وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين أنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بنوع السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته (الزيود، 2006، ص 23)".

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نعّرف القيم على أنها أحكام معيارية يحملها الفرد نحو الموضوعات وأوجه النشاط المختلفة، تشكل محكا يحدد على أساسه ما هو مرغوب فيه أو مفضل في موقف توجد فيه عدة بدائل.

2- مفهوم تغير القيم:

انطلاقا من كون التغير الثقافي يشير إلى التغيرات الملموسة في العناصر المادية للثقافة (تشمل ما أنتجه الانسان) وفي العناصر غير المادية للثقافة (تشمل أنماط السلوك،المعايير الاجتماعية، القيم، الأعراف والتقاليد..) سواء كانت هذه التغيرات من خلال إضافة أو حذف أو تعديل في السمات الثقافية أو في مركب الثقافة (زايد وعلاّم، 2006،ص 220)،فالتغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير. وكوننا في بحثنا نهتم بدراسة التحول في أحد جوانب الثقافة اللامادية وهو القيم، فإن تغير وتحول القيم موضوع الدراسة، يندرج في إطار التغير الثقافي.

ويعتبر مفهوم تغير القيم، من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض، فقد استخدم البعض المفهوم على نطاق ضيق ليقتصر على بعض التحولات في العادات والتقاليد والتغيرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية، وقد يتسع لدى البعض المفهوم ليشمل كافة التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع. ويحدث التغير القيمي عادة عندما يتعرض المجتمع إلى تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو أحداث معينة، تفرض على أفراد المجتمع اكتساب قيم جديدة والتخلي عن قيم قديمة، أو عندما يعاد توزيع القيم حيث كانت القيمة في المنزلة الأولى ولكنها تتحول الى منزلة أقل مما كانت عليه وذلك خضوعا للظرف والموقف (محمد الغالي، 2007، ص 139).

ويقصد بتغير نسق القيم، التغير في الأوزان النسبية لقيم الفرد والأبعاد التي تنتظم حولها هذه القيم، فالقيم عند تغيرها تصبح أقل أو أكثر توجيها للسلوك، وبالتالي كلما زادت أهمية القيمة كلما ارتفع تأثيرها على الفعل. ويفرق الباحثون بين عملية اكتساب القيم وبين عملية تغيرها **فالأولى**: تعني انضمام قيم جديدة إلى نسق القيم والتخلي أو التنازل عن قيم أخرى، أما **الثانية**: فيقصد بها تغير وضع القيمة على هذا المتصل (التبني – التخلي) داخل

النسق القيمي، إلا أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هاتين العمليتين غير منفصلتين تماما ومن الصعب الفصل التام بينهما (سيد عبد الله ومحمد خليفة، 2001، ص 375).وفي هذه الدراسة نقصد بتغير القيم؛ التغير الذي يطرأ على نسق القيمة، وقد يكون رأسيا فيقصد به تعديل وضع القيمة في سلم القيم بالمجتمع، وقد يكون أفقيا فيعني تعديل أو تحول معنى القيمة ومضمونها.

3– مفهوم القيم الأسرية:

قيم الأسرة هي جزء من قيم المجتمع الذي تعيش في كنفه، مع الأخذ بالحسبان التباينات التي تحملها الأسر وانعكاساتها على قيمه، فعلى سبيل المثال القيم التي تحملها الأسرة الفلاحية تختلف كلياً أو جزئياً عن القيم التي تحملها الأسرة العمالية(من حيث المهنة)والقيم التي تحملها الأسرة الممتدة تختلف كلياً أو جزئياً عن قيم الأسر النووية (من حيث البناء الاجتماعي) ....وهكذا.وهذا لا يلغي التشابه في إطار المحيط الاجتماعي الذي يجمع هذه الأسر(الرفاعي، 2011، ص 717).

وتعرف القيم الأسرية بأنها: "مجموعة القيم التي تعكس علاقة الفرد بأسرته: نظرته واتجاهاته نحو القضايا الأسرية، طاعة الوالدين، التضامن الأسري، نظراته واتجاهاته نحو المرأة؛العمل،التعليم، المكانة... (عطا حسين، 2001، ص 97)".

أما في بحثنا فنقصد بالقيم الأسرية، مجموعة القيم المتداولة داخل الأسرة الجزائرية، والتي تفصح على نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والسلوك الفعلي والاهتمامات والتفضيلات التي يكوّنها الأفراد تجاه الموضوعات المرتبطة بقضايا الأسرة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع تغير البناءالاجتماعي للأسرة ووظائفها، وفيما يلي نعرض عددا من الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا، للاستفادة منها والاستنارة بالنتائج التي توصلت إليها.

1 –دراسة إيريك سيزلتEric Seizlet(1995) بعنوان: المجتمع الياباني و تحول نسق القيم.هدفت هذه الدراسة إلى كشف مظاهر التحول في النسق القيمي في المجتمع الياباني، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الياباني،قد ساهمت في تغير الأسرة اليابانية، ويتجلى ذلك في التحول من الأسرة الممتدة متعددة الأجيال إلى الأسرة النووية، توسع دائرة العزوبية، ارتفاع حالات الزواج المختلط مع الأجانب نتيجة الانفتاح على العولمة، تنامي ظاهرة "العزوبة الجغرافية"geographicalcelibacy الناتجة عن تحويل أحد الزوجين إلى منصب عمل بعيد عن المنزل العائلي، ارتفاع في العلاقات الجنسية خارج الزواج وتطور المكانة الاجتماعية للمرأة.

2 – دراسة عاصم محمد عبد القادر بكار (2010) بعنوان : " التغير في الأسرة الأردنية خلال العقدين الأخيرين: دراسة ميدانية في محافظة مادبا. هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم التغيرات البنائية والوظيفية في الاسرة الاردنية، وكذا كشف أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على بنية الأسرة وعلى العلاقات بين أعضائها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تغير في حجم الاسرة الاردنية، حيث تقلص حجمها، لتصبح أسرة نواة متوسطة الحجم. كما أظهرت الدراسة وجود تغير في القيم والمعايير المتعلقة بالزواج القرابي، من خلال وجود ميل للزواج من خارج العائلة، وكذا حدوث تغير في العلاقات الزوجية وتغير القيم المتعلقة بتعليم البنات وتنظيم الأسرة.

3 – دراسة أمينة كاظم (1985) بعنوان: " التحضر وأنساق القيم في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة".تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على العلاقة بين النمو الحضري الذي تعرض له المجتمع القطري والتغيرات التي طرأت على أنساق القيم الاجتماعية، وقد كشفت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل لعبت دورا مؤثرا في إعادة تشكيل البناء الثقافي والقيمي للمجتمع القطري وهي: ظهور البترول، الهجرة، التصنيع والتعليم، مما أدى إلى انتشار الأسرة النووية وتغير حجم الأسرة ووظائفها، وتغير السلوك الإنجابي في المجتمع.

4 – دراسة لفهد الثاقب في المجتمع الكويتي بعنوان: التحضر والتحولات في التركيب الطبقي(زايد وعلاّم، 2006، ص 220)،سعى الباحث الى كشف التغيرات التي طرأت على الأسرة الكويتية والعوامل المؤثرة في ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاها قويا لدى الأسرة الكويتية نحو التحول إلى الأسرة النووية، مع وجود ميل لتقليص حجم الأسرة كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة، كما أكدت الدراسة على أن عمليات التحضر والتحديث التي شهدها المجتمع الكويتي، لم تمنع استمرار الروابط التقليدية بالأسرة الكويتية.

5 – دراسة دحماني سليمان (2006)بعنوان: "طاهرة التغير في الأسرة الجزائرية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري على الأسرة الجزائرية، لا سيما أثر هذه التغيرات على نمط الأسرة، آليات التفاعل الأسري والقيم الأسرية. توصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن عمليات التحديث وعلى الخصوص ظاهرة النزوح الريفي والتحضر وانتشار وتعميم التعليم الحكومي، قد أدت إلى إحداث تغيرات نوعية في بنية وحجم الأسرة الجزائرية وأثرت على منظومة العلاقات بداخلها وعلى قيمها الاجتماعية،ويتجلى ذلك في الانتقال من النمط التقليدي الممتد إلى النمط العصري النووي، تطور مكانة المرأة وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

6 – دراسة الطاهر بشلوش (1991) وعنوانها: " صراع القيم لدى العمال الصناعيين من أصل ريفي – دراسة سوسيولوجية بمركب السيارات الصناعية لرويبة–".هدفت الدراسة إلى التعرف على التحولات التي طرأت على القيم وأنماط السلوك والاتجاهات السائدة لدى العمال القادمين من بيئة ريفية زراعية إلى بيئة حضرية صناعية، وقد أظهرت الدراسة أن بعض مظاهر صراع القيم يتركز في تباين الآراء والاتجاهات بين الآباء والأبناء، حيث

يمثل الآباء اتجاها محافظا يهدف إلى تحقيق أهداف الأسرة وقيمها القديمة، في حين يمثل الأبناء الاتجاه الفردي النفعي الذي يهدف إلى تحقيق غايات فردية. كما كشفت الدراسة عن حدوث تغير في القيم المتعلقة بالزواج، حيث تفضل نسبة كبيرة من العمال زواج ابنها أو ابنتها من فئات اجتماعية أخرى، لا ترتبط بالضرورة برابطة الدم.

مما تقدم، يتضح لنا أن نتائج الدراسات السابقة حول موضوع القيم الأسرية، قدأجمعت على وجود تحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وكذا تغير في طبيعة العلاقات، الأدوار والقيم الأسرية في المجتمعات المعاصرة. كما أن المتفحص للدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الأسرة في المجتمع الجزائري، يجد أنها في معظمها هي دراسات محلية محدودة في مجالها الجغرافي، مع ندرة إن لم نقل انعدام الدراسات الشاملة التي تتناول المجتمع ككل، كما نلمس أن موضوع القيم الأسرية لم ينل قدرا كبيرا من الاهتمام من طرف الباحثين، بالرغم من أهمية الأسرة التي تشكل الخلية الأساسية التي يقوم عليها كيان أي مجتمع. وعليه، تأتي هذه الدراسة في وقت يشهد فيه المجتمع الجزائري تحولات واسعة النطاق،تبدو واضحة في المجالات الاقتصادية والسياسية، الا أنها مازالت غامضة في بعدهاالقيمي، بالرغم من أهمية الكشف عنها في رسم السياسات وخطط التنمية.

أولا– خصائص وسمات الأسرة الجزائرية التقليدية:

إن دراسة وتحليل التحول في القيم الأسرية يستوجب قراءة سوسيوتاريخية للأسرة الجزائرية التقليدية، الأمر الذي سيسمح برصد وكشف القيم السائدة فيها. فالنظام العائلي التقليدي يشكل وعاءا ثقافيا، يعكس القيم الاجتماعية والمعايير، التي توجه سلوكات الأفراد ومعتقداتهم.

وهناك محاولات كثيرة ومتعددة بذلت من جانب كثير من الباحثين، سعيا لتحديد الخصائص العامة والسمات التي تميز الأسرة الجزائرية، عبر مختلف مراحل تطور المجتمع الجزائري. ولعل أبرز الدراسات والكتابات التي تكشف لنا بدقة خصائص ومميزات الأسرة الجزائرية التقليدية: أعمال عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu حول المجتمع الجزائري التقليدي، ودراسة الباحث مصطفى بوتفنوشات التي أجراها في أواخر السبعينات من القرن الماضي. ولتقدير حجم التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية في إطار منهجي مقارن، علينا التعرف على الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية في ضوء ما كتبه هذان الباحثان.

فمن أبرز الدراسات السوسيولوجية التي تناولت المجتمع الجزائري نجد الدراسة التي قام بها عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو،والتي نشرها في أول كتاب له بعنوان "سوسيولوجيا الجزائر"Sociologie de l'Algérie[•] سنة 1958. وقد استطاع بيير بورديو أن ينقل لنا ببراعة صورة واضحة عن الحياة اليومية للجزائريين بتفاصيلها الدقيقة، بحيث اهتم بأقوال الأفراد وتفضيلاتهم ومعتقداتهم، ووصف لنا بدقة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، والعادات

(*) يعتبر" Sociologie de l'Algérie "أول كتاب لبيير بورديوPierre Bourdieuصدر سنة 1958، وهو يتضمن دراسة انتربولوجية للمجتمع الجزائري، قام بها خلال فترة قضائه للخدمة العسكرية بالجزائر، ابتداء من أواخر 1955، مستعينا بمكتبة الحكومة العامة لفرنسا بالجزائر، أين كان يعمل كمنتدب لدى الديوان العسكري. وبطلب من الجيش الفرنسي، أشرف بورديوسنة 1957 على دراسة ميدانية شملت كل الجزائر باستثناء الجنوب الكبير ومست كل الشرائح الاجتماعية.

الشعبية، وبنية الأسرة والعلاقات القائمة بين أفرادها، وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص خصائص وسمات الأسرة الجزائرية التقليدية في النقاط التالية(Bourdieu, 2010, P 94-99):

- الشكل السائد في المجتمع الجزائري هو نظام الأسرة الممتدة، حيث يتجمع عدة أجيال تحت رئاسة قائد واحد في شكل جمعية وإتحاد حميمين، وتضمن الأسرة لكل عضو فيها مكانته، وظيفته وسبب وجوده، ويمارس الأب فيها سلطة مطلقة على جميع أفرادها.
- انتشار الزواج من الأقارب بشكل واسع، لضمان بقاء الإرث داخل نفس الأسرة والحيلولة دون إنتقاله إلى أفراد غرباء.
- تمارس الأسرة الممتدة ضبطا اجتماعيا قويا على أفرادها، فخيارات الأسرة هي التي تضبط سلوك الفرد وتفكيره، ولا يشكل هذا الضغط اضطهادا بالنسبة له، لخوفه من فقدان التضامن الذي تضمنه له، ولديه شعور أنه لا وجود له إلا في إطار الكل.
- تتميز العلاقة السائدة بين أفراد الأسرة بنوع من الاحترام والخوف؛ احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، والخوف الدائم من عقاب ولوم الآخرين، أثناء عدم احترامه لبعض القواعد، ومثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التنشئة الاجتماعية، التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، وتستمر آثار هذه العملية حتى كهولة وشيخوخة الفرد، وهذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في نفسية وشخصية الفرد.

من جهته حاول الباحث مصطفى بوتفنوشات، من خلال الدراسة التي قام بها في نهاية السبعينيات من القرن الماضي حول الأسرة الجزائرية، تحديد سمات الأسرة الجزائرية التقليدية، وإبراز ملامح تحولها نحو العصرنة والحداثة. وقد حدد بوتفنوشات خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية في أربعة عناصر وهي(Boutefnouchet, 1982, P 38):

- الأسرة الجزائرية هي أسرة ممتدة، تضم عدة أجيال وعدة أسر زوجية، تحت سقف واحد "الدار الكبيرة" عند الحضر و"الخيمة الكبيرة"، عند البدو، وتتألف من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر.
- الأسرة الجزائرية هي أسرة بطريركية، أي أبوية، حيث الأب والجد هما بمثابة زعيم روحي للجماعة العائلية، وكلاهما مؤهلان لتسيير الملك الجماعي للعائلة، كما أنهما يحتلان مكانة خاصة ومميزة تسمح لهما – من خلال نظام صارم– بالمحافظة على تماسك العائلة.
- الأسرة الجزائرية هي عائلة أكناتيكية أي هي عائلة تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة، وتبقى المرأة حتى بعد الزواج تابعة من ناحية النسب لأبيها، وينتقل الإرث من الأب إلى الابن (عادة الابن الأكبر) لتفادى تقسيم الملك العائلي.

- الأسرة الجزائرية هي وحدة غير منقسمة والتي تعني أن الأب له مسؤولية على جميع أفراد العائلة، والبنات لا يسمح لهن بمغادرة المنزل إلا بزواجهن.

ثانيا – التحول في شكل الأسرة الجزائرية وأثره على القيم الأسرية:

1 – التحول من الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية:

لاشك أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، قد تركت أثارها الواضحة والعميقة في المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة. فقد تغيرت المميزات التقليدية التي كانت تتصف بها العائلة الجزائرية التقليدية كتركيبها ووظائفها، وهذا التغير كان نتيجة حتمية لآثار التمدن والتصنيع التي اختلطت طبيعتها وصبغتها بالظروف التاريخية والثقافية التي ورثتها العائلة الجزائرية منذ قرون عدة (عقون، 2002). ومن أبرز مظاهر هذا التحول هو التغير في شكل الأسرة مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1) : تطور الأسر النووية عبر مختلف التعددات الوطنية من 1966 إلى 2002

السنوات	1966	1977	1987	1998	2002
النسبة المئوية (%)	59.4	58.8	66.9	71.5	75

Source: ONS, Typologie des ménages et des familles, données statistique1998
ZahiaOuadah-Bedidi et Nourredine Saadi Algérie :femmes et familles entre droit et réalités
Document de travail n° 214 Institut national d'études démographiques Pris novembre 2014 P 7.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الأسرة الجزائرية هي في تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى أسرة نووية، فهذا الشكل من الأسرة لم يكن يمثل إلا نسبة 59.4% سنة 1966، لترتفع هذه النسبة وتصبح 71.5% في إحصاء 1998، و يشكل ذلك مؤشرا هاما عن حجم التحول الذي مس بنية الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال.

فضلا عن ذلك توصلت دراسة علمية حديثة أجرتها جامعة الجزائر أن نسبة الأسر النووية في الجزائر يتراوح بين 62.46% و79.63%، وهذا يدل أن هذا الشكل من الأسرة هو في منحى تصاعدي بالجزائر، وعليه يمكن القول إن الأسرة الجزائرية لم تختلف عن الاتجاه العالمي والعربي للتغير في مجال الأسرة، حيث إنها في طريقها لأن تصبح أسرة نووية.

2– أثر التحول من الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية على القيم الأسرية:

في ضوء الأرقام الإحصائية التي تم عرضها سابقا، يتضح لنا جليا وجود نزوع نحو نمط الأسرة النووية في المجتمع الجزائري، وعليه فإن الفوارق الموجودة بين الأسرة النووية والعائلة الممتدة التي تم تحديدها في الأدبيات السوسيولوجية تتماثل مع الفوارق بين الأسر الجزائرية الحديثة (النووية) والعائلة الجزائرية التقليدية (الممتدة)، وبالتالي فإن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، يتبعه حتما تغير في طبيعة العلاقات، الأدوار، الوظائف، الضبط، الرقابة،

والسلطة داخل الأسرة، ومن شأن ذلك التأثير على القيم الأسرية كالقيم المتعلقة بالجماعية، التضامن الأسري والقيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية، وذلك على النحو التالي:

أ – قيمة الجماعية:

الجماعية هي عكس الفردية، وتتمثل في شعور أعضاء الأسرة بالوحدة والتكامل التام مع بعضهم البعض في العمل، بحيث يصبح ناتج العمل ملكا شائعا للأسرة، فضلا عن رغبة أعضائها في مساعدة بعضهم البعض في مواجهة الآخرين، كما تشير إلى اهتمام أعضاء الأسرة وحرصهم على دوام وبقاء الأسرة ككل، بغض النظر عن المصالح والاهتمامات الفردية (السيد وآخرون، 1999، ص 119). وعليه فإن الجماعية هي التوجه نحو الجماعة وتفضيل مصالح الجماعة على المصالح الفردية.

وتشير فلورانس كلاكهونF.Klukhoon إلى أن النزعة الفردية، تسود في المجتمعات الصناعية التي تعلن المبدأ الفردي، وترى أن أهداف الفرد لها أفضلية على القرابة والعصب، ويصبح بذلك الفرد محبا لنفسه لا يهتم بمصالح الجماعة، لكن مسؤوليته كفرد في المجتمع الكبير تحددها الأهداف والأدوار، بيد أن الأهداف القرابية والعصبية تنتشر في المجتمعات الريفية والبدوية، فمبادئ العصب تقتضي أن يكون للأهداف العائلية الأفضلية الأولى (فرح، د ت، ص 402).

كما يرى ريمون بودونBoudon Raymond، أن سيطرة النزعة الفردية يتجلى في البحث عن الاستقلالية الفردية، وهي تعني أن سعادة الفرد تشكل الهدف الأسمى، أي البحث عن حرية الاختيار وطريقة العيش(Boudon, 2002, P37). وبالتالي فإن الفردية تقوم على التحرر من الرقابة وعلى حرية الاختيار والاستقلالية، وهو ما يشكل سمة بارزة في العائلة النووية. فالأسرة النووية هي نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسر ككل(نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، 1985، ص 176).

وفي المجتمع الجزائري التقليدي الذي ينتشر فيه نمط العائلة الممتدة، كانت الجماعية تشكل قيمة عليا، وهو ما يؤكده **بيير بورديو**الذي يرى أن: "في المجتمع الريفي يسود الضبط الاجتماعي، وتبعية الفرد للجماعة قوية جدا، فالحياة الجماعية تخنق الحياة الفردية، فهناك إرادة لتقديم الغير وتكريس النفس للغير، فالفرد هو كائن من أجل الآخرين، وهو كذلك كائن من خلال غيره، فلا يمكنه أبدا أن يفصل مصيره الشخصي ومصير أبنائه عن المصير المشترك للجماعة العائلية"(Bourdieu, 2010, P98).

من جهته يؤكد الباحث مصطفى بتفنوشات في دراسته للأسرة الجزائرية التقليدية على أن "فن العيش لدى الفرد في المجتمع الجزائري التقليدي، يقوم على أساس احترام الغير على نحو تنتفي فيه الفردانية نفسها لصالح مصالح الجماعة، فنمط العيش هذا يجعل الفرد في مرتبة ثانوية، ويجعله أكثر حرصا على المطابقة الظاهرية لسلوكه،وهذا

لديمومة التضامن الاجتماعي الذي له أهمية كبيرة عند الفرد ويشكل أولوية مطلقة بالنسبة إليه" (Boutefnouchet, 1982, PP 52-53).

ولعل أهم خصائص النظام العائلي التقليدي، الحماية والأمن والتكفل بأفراده في أوقات الشدة والرخاء، فيمارس عليهم قوة وجذب وسيطرة تامة، في المقابل يرفض أي شكل من أشكال الفردية التي قد تشكل خطرا على البنية العائلية، اذ تسخر كل الظروف لإدماج الأفراد في " الأنا الأعلى"، وفي تصورات جماعية من أجل تحقيق التماسك العائلي.وترتبط القيمة الجماعية بعدة عوامل تساعد على تدعيمها أو إضعافها؛ كالسكن العائلي المشترك، الأعمال الجماعية، وعليه فإن انحسار السكن المشترك وانتشار السكن المستقل في المجتمع الجزائري وكذا تراجع العمل الجماعي المتعاون، تشكل عوامل مشجعة على تنامي النزعة الفردية وتراجع القيمة الجماعية، وذلك على النحو التالي::

*__السكن المشترك__: يدعم السكن المشترك التوجه نحو الجماعة ويزيد من تماسكها، فالإقامة في وحدة سكنية واحدة (كالدار الكبيرة) يشجع على التآزر والتعاون والتضامن بين أفراد الأسرة، مما يعزز لديهم القيم الجماعية.وترى ماري دوجلاس Mary Douglas أن "المرء الذي يرتبط مع آخرين في الإقامة المشتركة، سوف يعطي معدل ارتباط مرتفع بالجماعة، وكلما مضينا قدما على محور الجماعة، أحكم الضبط على القبول داخل الجماعة، وارتفعت الحواجز الفاصلة بين الأعضاء وغير الأعضاء"(طمسون وأخرون، 1990، ص 38).

وفي الجزائر ونتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري تمزق النسيج الأسري، ففقدت الأسرة الجزائرية التجمع الأسري، فمع الاستقلال انقسمت العائلات الجزائرية كثيرة العدد لتشغل المنازل التي تركها المعمرون الفرنسيون (الأقدام السوداء) الذين غادروا الوطن(Boutefnouchet, 1982, P 60).فالحضيرة السكنية التي خلفها المستعمر، صممت وفق النمط الغربي المدعم للاستقلالية والتوجه نحو الفردية، وهي غير قادرة على استيعاب العائلات الممتدة كثيرة العدد تحت نفس السقف.فضلا عن ذلك، ساهمت ظاهرة التحضر وأزمة السكن في دفع الأفراد من نفس العائلة إلى الانقسام في أنحاء متفرقة من المدينة، مما أضعف التضامن الأسرى عند أفراد الأسر المهاجرة.

فطبيعة الحضيرة السكنية في الجزائر، لا تشجع على عيش العائلات كثيرة العدد تحت سقف واحد ، حيث يضاف إلى صغر المساحة في السكنات الاجتماعية، قلة عدد الغرف في المسكن الواحد، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساكن التي لا يتجاوز عدد غرفها ثلاث غرف تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 65.14% (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص173).

علاوة على ذلك فإن انحسار السكن المشترك، سيؤثر على التضامن الأسري الذي يشكل أحد دعائم القيمة الجماعية، فالعيش تحت نفس السقف يدعم روح التضامن والتآزر والتكافل الاجتماعي، أما السكن المستقل فيضعف الروابط الأسرية، ويصبح الأفراد لا يتقاسمون نفس المشاعر وليس لديهم مصير مشترك.

*__العمل الجماعي المتعاون:__ ترتبط القيم الجماعية بالتعاون، باعتباره تجسيما للارتباط بالجماعة والتخلي عن المصالح الشخصية، في سبيل البذل والعطاء من أجل الآخرين، وهو يعبّر كذلك عن تماسك الجماعة وتفوق العمل الجماعي على العمل الفردي. فمشاركة أفراد الأسرة في عمل واحد يدعم هذه القيمة، ومع تراجع دور العائلة الإنتاجي، خاصة مع التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي الأجير، أدى إلى التقليل من فرص التعاون والعمل الجماعي، ويشكل هذا العامل تشجيعا للفردية وإضعافا للجماعية. كما أن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية له انعكاس سلبي على فرص العمل الجماعي المتعاون بين أفراد الأسرة الواحدة، على اعتبار أن العائلة الممتدة تشكل وحدة اقتصادية متعاونة، في المقابل تميز العائلة النووية باستقلالها الاقتصادي، مما يساهم في إضعاف الروابط الأسرية وتدعيم المصالح الشخصية.

من خلال ما تقدم فإن التحولات الاجتماعية المرصودة سابقا والمتمثلة في التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، انتشار السكن المستقل، انحسار السكن المشترك والعمل الجماعي المتعاون، تقدم أساسا موضوعيا ملائما لنمو متزايد للفردية كقيمة وكمعيار للتفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة الجزائرية. وهو ما أكدته عدة دراسات ميدانية تناولت الأسرة الجزائرية من أبرزها، دراسة مصطفى بوتفنوشات، حيث لاحظ وجود ميل لدى الأزواج الجدد وتفضيل متزايد لإنشاء ''بيت مستقل"جغرافيا عن الدار الكبيرة التي تأوي العائلة التقليدية المتسعة، ففي الأسر الحديثة نجد الآباء يعلمون جيدا ويتوقعون مسبقا بأن إبنهم سيعيش بعيدا عنهما وبدرجة استقلالية كافية'' (Boutefnouchet, 1982, P 260).

فضلا عن ذلك فإن تنامي حالات الطلاق في المجتمع الجزائري يشكل مؤشرا آخرا على تنامي النزعة الفردية، وتغليب المصلحة الشخصية على مصلحة الجماعة الأسرية، وتكريس أولية الفرد أمام الجماعة. وفي هذا الاطار بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 461 57 حالة خلال سنة2013، ويظهر تطور عدد حالات الطلاق مابين سنة 2005 و2013 ارتفاعا بحجم 440 26 حالة أي مايعادل 85.2%، وبذلك ارتفع معدل الطلاق – وهو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق للسنة على عدد الزواجات لنفس السنة– من 11.10% إلى 14.81 % خلال نفس الفترة.

ب – القيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية:

تتميز الأسرة الجزائرية ببنيتها التقليدية ''البطريركية'' Patriarcal، حيث تشكل السلطة الأبوية خاصية جوهرية، فالعلاقات بين أفراد الأسرة في هذا النمط تتسم بالسيطرة الواضحة للأب ليس كرمز حي للسلطة

فحسب، بل كفكرة مهيمنة على تصورات الأفراد وممارساتهم، وفي مثل هذه الوضعية يقصي الحوار والإقناع كحجة، ليحل محلها الأمر والنهي ووجوب الطاعة والخضوع (عنصر، 1999، ص 28).

والأسرة الجزائرية التقليدية هي أسرة هرمية على أساس االسن والجنس،بمعنى هي أسرة طبقية يحتل فيها الأب قمة الهرم ويكون تقسيم العمل والمال والمكانة على أساس الجنس والعمر،كما أن السلطة الأسرية تتركز في أيدي الذكور، وهذا مايترتب عنه شكل هرمي سلمي لتوزيع السلطة، وعلاقات اجتماعية تراتبية، مع تقسيمها للفضاء الاجتماعي:فضاء عام مخصص للرجال وممنوع على النساء، وفضاء خاص داخل البيت يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا بالنهار (سعدي،1997،ص 9)

وفي ظل النظام الأبوي السائد في الأسرة الجزائرية التقليدية، يجد الأب نفسه أمام وضع يتوجب عليه القيام بذلك الفعل السلطوي تجاه أبنائه وزوجته، سواء عن إرادة أو غير إرادة، لأن عدم قيامه بذلك يعرضه إلى انتقادات شديدة، وبالتالي إلى عقوبات معنوية، قد تقلل من شأنه ومكانته داخل الوسط الأسري الممتد. لأن هذه الجماعة القرابية المتمثلة في الأعمام وأبناء العمومة، ترى في ذلك نقصا في كرامته ورجولته، مما يؤثر سلبا على صورة الأسرة وعلى شرفها. ففي ظل هذا النظام الأسري يحاول الزوج إظهار السلطة المطلقة على زوجته، عن طريق إبراز رجولته أمامها والاستخفاف بآرائها وعدم مشاورتها في أغلب الأحيان، لا سيما عند تواجده إلى جانبها في وسط أفراد الأسرة الكبيرة(الحاج، 2009).

وفي هذا الصدد يرى الباحث محمد حمداوي (2000) أن في الأسرة الجزائرية التقليدية يمارس رب العائلة كل الحقوق على زوجته وأولاده، وكل من يعيش تحت مسؤوليته، وهو صاحب القرار بخصوص الزواج والطلاق، والتبني والحرمان من النسب أو الميراث، والبيع والشراء المتعلقين بالعقار والمنقول أيضا أنعاما أو غيرها، من حقه على زوجته كل شيء ضربا أو طردا أو طلاقا، وعلى أولاده أيضا ضربا أو طردا أو حرمانا، لا معترض في ذلك على إرادته، لأن نظام العائلة هو الذي يصوغه ليكون فوقه وخارجه.

فالدور التقليدي للرجل كرب أسرة يمنح الزوج سلطة وهيّبة، في المقابل الدور التقليدي للمرأة يمنح لها دورا ثانويا ويعطيها صفة المرأة الخاضعة، وبناء على هذا المنطق فهي تابعة لزوجها الذي هو "السيد" الذي لا يناقش ولا يفاوض(ذياب، 1980، ص258).

أما عن علاقة الزوج بزوجته في المجتمع الجزائري التقليدي، فإن اللامبالاة التي يتعامل بها الزوج مع زوجته، والخوف الذي يجعلها تشعر به، وتقديس الأب الذي يدخل في دوره كرب أسرة، هي العناصر الأساسية التي توجه سلوك أفراد العائلة وتبين علاقاتهم، والتي تنظم التراتبية داخل الجماعة المنزلية. كما أن الزوجة ذات الشخصية القوية مدعوة لجعل ميزاتها في خدمة زوجها، لتبين أن رجولة هذا الأخير فوق كل إعتبار(Addi, 1999, PP 69-70).

واستنادا لخصائص كل من العائلة الممتدة والأسرة النووية، فإن التحول من العائلة الممتدة التي يسود فيها النظام الأبوي إلى الأسرة النووية، من المفترض أن يكون له تأثير على القيم المتعلقة بالسلطة الأبوية. ففي العائلة الممتدة، نجد العلاقات بين أفرادها تتسم بالسيطرة الواضحة للأب، أما في الأسرة النووية، فيخيم الجو الديمقراطي على العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة، حيث تمنح الديمقراطية الأسرية حرية أكبر للأفراد، وهي تتعارض مع منطق الخضوع والطاعة العمياء، كما أنها تعيد توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة، وفق منطق المساواة وعدم التمييز، مما يكرس ويعزز النزعة الفردية.وهو ما يؤكده ريمون بودونRaymond Boudin الذي استنتج ''أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما أدى إلى نمو الاتجاه نحو الواقعية وكذا نمو روح النقد، وفهم العالم جيدا. ويترجم في البحث عن الاستقلالية والترفع عن الاختلافات الفردية، إذن الفردية هي ذات أصل ديمقراطي وتتدعم أكثر مع توفر شرط المساواة(Boudon, 2002, P37).

وعليه فإن العلاقات الديمقراطية السائدة في الأسرة النووية تؤدي إلى تساوي الزوج والزوجة في المنزلة، فالخضوع المطلق والطاعة العمياء التي كانت تميز السلطة الأبوية التقليدية تتنافى وتتعارض مع المفهوم الديمقراطي للعلاقة بين الزوج والزوجة، فممارسة السلطة يفرض وجود هرمية في العلاقات و ليس مساواة.وهناك مؤشرات وشواهد عديدة في المجتمع الجزائري، تدل على تحول القيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية، وهو ما أكدته دراسات سوسيولوجية عديدة أبرزها:

- توصل مصطفى بتفنوشات في دراسته للأسرة الجزائرية إلى ظهور وضعية جديدة للمرأة داخل الأسرة، فهي لم تعد تخضع للسلطة المطلقة لأبيها أو أخيها أو زوجها، وأصبحت تحظى باحترام، كما أن هذه الوضعية الجديدة سمحت لها بإسماع صوتها وأخذ المبادرة وتسيير حياتها الخاصة، بشرط ألا تتعارض مع العائلة، كما أن العلاقة بين الزوج والزوجة أصبحت أكثر تحررا أو أكثر ديمقراطية وأقل صلابة من ذي قبل(Boutefnouchet, 1982, P 224)، كما أكد على ضعف متزايد للبنية الاجتماعية العائلية التقليدية التي يأخذ فيها الأب صورة القدسية والسيد Seigneur et maitre.
- كذلك أكد الباحث السعيد عواشرية أن سلطة الأب في الأسرة الجزائرية أخذت تتدهور نتيجة عوامل عديدة، مما أدى إلى تغير في المفاهيم السائدة في الأسرة وخصائصها ووظائفها والعلاقات السائدة فيها ومراكز الإدارة والسلطة فيها وأصبح للأم والأبناء دورا كبيرا فيها(2005).

وترتبط السلطة الأبوية بعدة قيم أخرى، أهمها قيمة الطاعة وقيمة رضا الوالدين، وهي مدعومة من طرف النسق الديني، فسلطة الأب على زوجته مبررة بالطاعة كقيمة إيجابية، باعتبار أن الدين يحث الزوجة على طاعة زوجها، ولا يمكن أن تتجسد هذه الطاعة إلا في ظل علاقة هرمية، أي وجود سلطة يمارسها الزوج تجاه زوجته. من هنا فإن تغير القيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية سيؤثر في القيم المرتبطة بها،فمفهوم الطاعة المبني على وجود سلطة هرمية تحول إلى ''احترام'' و''توافق''. كما أن تقهقر السلطة الأبوية المكرسة لمبدأ الطاعة والخضوع واستبدالها

بعلاقة مساواة وديمقراطية أدى إلى تحول الخضوع في التمثلات الجماعية إلى احترام بين الزوج والزوجة، هذا الاحترام ينم على المساواة في المنزلة والمكانة وينفي وجود سلطة وإذعان.

وتجدر الإشارة إلى أن الرجل الجزائري رغم تنازله على جزء من سلطته إلى زوجته والتي يمكن أن تمتد إلى مجالات مختلفة من الحياة، إلا أن هذا الزوج يحافظ على مكانته الاجتماعية من خلال بقاء هذه السلطة التي تنازل عليها لصالح الزوجة في دائرة "غير المعلن" le non dit، فلا يقبل أبدا أن يقال عنه أنه مسير من طرف زوجته(Abassi, 2005, P 123).

ثالثا – تأخر سن الزواج:

الزواج هو الإطار الاجتماعي والشرعي والقانوني الذي تتشكل من خلاله الأسرة، كما أن طقوس الزواج والقيم المرتبطة به ومراسم الاحتفال الخاصة به تختلف من مجتمع إلى آخر، بل هي في تغير مستمر مع الزمن داخل نفس المجتمع. فالزواج يعد مؤسسة اجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى(محمد الحسن، 1981).

وتشير الدراسات السوسيولوجية والأنتربولوجية إلى انتشار قيم الزواج المبكر وتعدد الزوجات والزواج من الأقارب في المجتمع الجزائري التقليدي، حيث كانت الظروف ونمط المعيشة السائد في ذلك الوقت تشجع على هذه القيم.ويرى نورالدين طوالبي في دراسته للطقوس التقليدية في المجتمع الجزائري:"أن الزواج مؤسسة مقدسة في الإسلام، وهدفه الرئيسي إضفاء الشرعية على العلاقة بين الجنسين، والنكاح يستمد قيمته من التعاليم الدينية لأنه قبل كل شيء رقية تحمي من خطر الزنا"(طوالبي، 1988).

والدين – بتأثيره القوي على مختلف أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية – يدعم ويعزز قيمة الزواج المبكر، حيث نجد مصادر الدين الإسلامي، من كتاب وسنة، تحث على الزواج وترغب فيه، فهو مصدر للسكينة والمودة والاطمئنان النفسي لقوله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» (الروم، الآية 21).كما حث الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الزواج بقوله: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحفظ للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»(صديق، 1990، ص 13)، فمن خلال هذا الحديث الشريف تبرز أهمية الزواج المبكر وقيمته في الإسلام، باعتباره تحصينا للشباب ومحافظة على العفة والطهارة.

وتكشف لنا الإحصائيات المتعلقة بسن الزواج، مدى تطور القيم والمفاهيم المتعلقة بالزواج في المجتمع الجزائري. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (2):تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر خلال الفترة (1966– 2006)

السنوات	1966	1970	1977	1987	1998	2002	2006(*)	2008	2012
رجال	**23.8**	24.4	25.3	27.7	31.3	33.0	33.5	33	**33**
نساء	**18.3**	19.3	20.9	23.7	27.6	29.6	29.9	29.3	**30**

Source: -Ministère de la santé de la population et de la reforme hospitalière, rapport national CIPD,Décembre 2003, P 21.

(*) CNES, Rapport sur le développement humain Alger, 2008, P 94.

-Institut français d'études démographiques (INED), 2012

تشير الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول السابق إلى ارتفاع مستمر في متوسط سن الزواج في الجزائر بعد الاستقلال عند كلا الجنسين، فخلال الفترة (1966- 2006)،حيث ارتفع متوسط سن الزواج بأكثر من 10 سنوات عند كل من الرجال والنساء، ويشكل هذا الارتفاع تحولا كبيرا في المفاهيم والقيم المتعلقة بالزواج في المجتمع الجزائري.

ففي سنة 1966 كان متوسط سن الزواج عند النساء 18.3 وعند الرجال 23.8، وهو مؤشر على أن الزواج المبكر هو الشائع في تلك الفترة، وهذا أمر طبيعي في مجتمع ريفي زراعي (نسبة سكان الريف في الجزائر سنة 1966 تعادل 68.6%). فالزواج المبكر ذو قيمة عالية عند أهل الريف ومن أبرز الأسباب التي تشجع عليه:

- قوة التمسك بالتعاليم الدينية في البيئة الريفية والتي تدعم قيمة الزواج المبكر.
- بساطة الحياة الريفية والطموح المحدودة عند أهل الريف.
- التعجيل بالزواج للتحصين وحماية الشرف.
- يهدف الزواج إلى إنجاب الأطفال الذين يشكلون اليد العاملة في الزراعة والرعي. كما أن ذلك فيه تقوية للعصبية وحماية للممتلكات.

وبقدر ما للزواج المبكر من قيمة عالية عند الريفيين، فإن الزواج المتأخر ينظر إليه نظرة نقد واستهجان جارح للشعور في كثير من الأحيان. فإذا تأخر زواج الفتاة في الريف قلل هذا من قيمتها ومن شأنها، ووصفت بأنها "بايرة" أي فاتها الزواج،وقد يصل الأمر في كثير من القرى التي بها أضرحة لأولياء صالحين، أن تؤخذ الشابة التي فاتها الزواج إلى زيارة هؤلاء الأولياء لحل "عقدتها"، وهذا ما يعكس قيمة الزواج المبكر عند الريفيين، ومبلغ اعتزازهم بها وخضوعهم لسلطانها(ذياب، 1980، ص 250).

ويؤكد مصطفى بوتفنوشات أن الزواج المبكر يشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية التقليدية، فمن جهة الثقافة السائدة تجعل الشابة تخشى أن تبقى مدة طويلة عزباء، فالعزوبية وفق النظرة الاجتماعية السائدة هي بمثابة خطر من ناحية الوقوع في أفعال غير شرعية، أو تقدم المرأة في السن فتصبح غير قادرة على القيام بدورها

الاجتماعي المتمثل في الإنجاب، ومن جهة أخرى عندما يتأخر الابن في إعلان رغبته في الزواج يرسل الأب والأم مرسولا إلى الابن ليبلغه رغبة أبيه وأمه في رؤية أحفادهم قبل وفاتهم، فمبرر الموت يشكل حجة لإسراع الزواج وبعده الإنجاب لدى الابن(Boutefnouchet, 1982, P 79).

وبالرجوع إلى الجدول رقم (2)نلاحظ أن سن الزواج في المجتمع الجزائري ارتفع بشكل مخيف، حيث وصل إلى 33عند الرجال و30 سنة عند النساء سنة 2013، وهناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الجزائري وأرجعتها لعدة أسباب، ارتأيت تقسيمها إلى قسمين رئيسين بما يخدم أهداف بحثنا وتتمثل في:

أ- أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية: والتي يمكن حصرها في:

- أزمة السكن وعدم قدرة الشاب على توفير سكن يتزوج فيه مع غلاء فاحش في سعر تأجير المنازل.
- انتشار البطالة على نطاق واسع، مما يجعل الشاب غير قادر على توفير مستلزمات الزواج وضمان مصدر عيش لأسرته.
- غلاء المهور وتكاليف الزواج، وعدم قدرة الشباب عليها.
- وجود قيود قانونية تمنع الزواج المبكر (قانون الأسرة الجزائري الجديد رفع سن الزواج لكلا الجنسين إلى 19 سنة).

ب- أسباب تتعلق بتغير القيم المتعلقة بالزواج: إن الجانب القيمي له تأثير قوي على تفضيلات الأفراد وسلوكياتهم ومواقفهم، وهناك عدة مؤشرات التي تدعم فرضية تأخر سن الزواج لأسباب قيمية تتعلق أساسا بتحول قيمة الزواج المبكر في مجتمعنا تحت تأثير عدة عوامل أهمها:

1- انتشار التعليم: لقد ساهمت النهضة التعليمية والارتفاع الملحوظ في نسبة التمدرس لدى المرأة، وارتفاع نسبتها في التعليم العالي في تأخر سن الزواج، وهو ما تعكسه الإحصائيات الواردة في الجدول التالي:

جدول (3): تطور متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى التعليمي للمرأة.

السنة	بدون مستوى	مستوى ابتدائي	مستوى ثانوي فما فوق
1970	17.8 سنة	20.7 سنة	22.0 سنة
1992	23.7 سنة	25.5 سنة	30.0 سنة

Source : CNES: Etude sur la politique en matière de population 1996, Doc-Annexe 1966.

يتجلى لنا بوضوح من خلال الجدول السابق، وجود علاقة طردية بين تأخر سن الزواج والمستوى التعليمي للمرأة، فكلما زاد المستوى التعليمي كلما تأخر سن الزواج، إضافة إلى ذلك أن الفارق الموجود بين سن الزواج للمتعلمات وغير المتعلمات كبير جدا (33.2 و23.7) وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الثورة التعليمية قلبت القيم المتعلقة بالزواج، فأصبحت الأسرة تفضل مواصلة الفتاة لتعلمها (حتى في سن متقدمة) على تزويجها.وهو ما

يعكس تراجع قيمة الزواج المبكر، ولم تعد لها نفوذ وسلطان قوي مثلما كانت عليه سابقا، فالفتاة أصبح همها الوحيد هو النجاح والحصول على أعلى الدرجات العلمية لإثبات ذاتها بدل الزواج في سن مبكر.

2-عمل المرأة: لقد ساهم خروج المرأة للعمل في تدعيم استقلالها الاقتصادي والرفع من مكانتها الاجتماعية، مما يزيد في تشددها في اختيار الزوج، وبالتالي رفض المتقدمين لها. كما أدى عمل المرأة المأجور إلى ظهور ظاهرة جديدة وهي (العنوسة المختارة) والناتجة عن رفض النساء العاملات الارتباط الزواجي خوفا من أن يتحكم بهن الرجال، وهن في الغالب ممن يملكن دخلا كافيا يجعلهن في غنى عن مسئوليات الزواج، فيعزفن عن الزواج بإرادتهن (يحياوي وقرزيز، 2011، ص 261).

3- تأثير العولمة: إن التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتطورة كالإنترنت، القنوات الفضائية والوسائط المتعددة، أدى إلى ترسيخ نظرة سلبية عن الزواج وتغيير العديد من القيم والمفاهيم المتعلقة به، مما ساهم في العزوف عن الزواج وتأخير سنه، و يتجلى ذلك:

- إن ما تبثه القنوات الفضائية من أفلام ومسلسلات تنقل صورة مشوهة عن الزواج، وتعظم في المقابل من صورة المرأة والرجل المتحرر، حيث أصبح ينظر للزواج على أنه سجن يقيد حرية المرء ويختزل طموحاته وينظر للزواج المبكر كمظهر من مظاهر التخلف.

- الترويج لنظرة حداثية تتعلق بتحقيق الذات لدى الأفراد، خاصة المرأة، من خلال جعل الزواج آخر شيء يفكر فيه المرء، والذي يأتي بعد توفير كل مستلزمات الحياة من عمل، سيارة، منزل، أثاث فاخر. الأمر الذي ساهم في الحد من رغبتهم في الزواج وبناء الأسرة(يحياوي و قرزيز، 2011، ص 268).

- التشجيع على العلاقات الجنسية خارج الزواج من خلال نشر الإباحية في وسائل الإعلام والترويج لصيغ جديدة وأطر أخرى تربط الرجل والمرأة خارج الإطار التقليدي للزواج، كالعشيق amant، والزواج العرفي المشوه، وكذا الشكل الجديد للزواج المنتشر في الغرب Concubinage.

- تأثير وسائل الإعلام في محددات الاختيار الزواجي. فالمواصفات الجمالية التي تروج لها الفضائيات، تجعل الشاب أو الشابة يجد صعوبة ويأخذ وقتا طويلا في البحث عن فارس الأحلام كامل المواصفات.

- الرغبة في التحرر والهروب من المسؤولية، بل عدم القدرة على تحمل المسؤولية التي تترتب عن إنشاء أسرة، يشجع شباب اليوم على العزوف عن الزواج وتأخيره إلى سن متأخرة.

- إن ما تبثه وسائل الإعلام يدعم النزعة الفردية والمادية لدى الفرد ويضعف الوازع الديني لديه، فيصبح لا يبالي بالتعاليم الدينية المتعلقة بالزواج والأسرة.

من خلال ما تقدم نصل إلى نتيجة هامة أن الزواج المبكر لم يعد يشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية، فارتفاع متوسط سن الزواج بأكثر من 10 سنوات عند كل من الرجال والنساء خلال الفترة (1966- 2013)، يشكل مؤشرا قويا عن تراجع قيمة الزواج المبكر في المجتمع الجزائري المعاصر.

رابعا – التحول في السلوك الانجابي:

تكتسي القيم المتعلقة بالإنجاب أهمية بالغة في السياسات الديمغرافية الهادفة إلى الحد من النمو الديمغرافي، حيث أثبتت الدراسات أن قيم واتجاهات الأفراد تجاه السلوك الإنجابي، لها تأثير قوي في انخفاض أو ارتفاع معدلات النمو السكاني أكثر من العوامل الأخرى المؤثرة فيه. وهذا ما يعكس الاعتماد على حملات التحسيس والتوعية لتغيير القيم الإنجابية لدى الأفراد في جميع الدول. فالتجاوب مع السياسات الديمغرافية يتوقف أساسا على تغير الجانب القيمي أكثر من أي جانب آخر. على اعتبار الإنجاب هو ظاهرة بيولوجية وله بعد اجتماعي يخضع للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.

والقيمة الاجتماعية للإنجاب من وجهة نظر سوسيولوجية تتموقع في مستوى منطق سلفي (أصل الوجود) والتي من خلاله تصبح ضرورة، باعتبارها تشكل سبب الوجود وأداة للمحافظة على ديمومة النسل وبقاء السلالة. كما أن الخصوبة هي مرادف للإنتاج، لأنها توفر السواعد، أي وسائل الإنتاج التي تضمن البقاء للجماعة(Abassi,2005, P 29).

وتعتبر القيم الإنجابية إحدى القيم الأسرية الأساسية الجديرة بالدراسة، لما لها من انعكاسات على النسق الأسري والنسق الكلي المتمثل في المجتمع. ونميز هنا بين القيم الإنجابية المتعلقة بالجنس، أي جنس المولود المفضل عند الإنجاب (ذكر أو أنثى)، وكذلك القيم الإنجابية المتعلقة بالجانب الكمي، أي قلة أو كثرة إنجاب الأطفال. وهو ما سنركز عليه في تناولنا للقيم المتعلقة بالإنجاب في الأسرة الجزائرية، أي دراسة التحول في القيم المشجعة على كثرة الإنجاب، وهذا لتوفر المعطيات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالخصوبة.

وللتعرف على تطور القيمة الإنجابية في المجتمع الجزائري، وكشف مختلف العوامل المؤثرة فيها، نعتمد على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمعدل العام للخصوبة، وهو متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم إمرأة واحدة خلال حياتها. وهو ما سنتعرف عليه من خلال المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول الآتي:

جدول (4): تطور معدل الخصوبة العامة في الجزائر للفترة (1966–2013)

السنـــوات	نسبة الخصوبة العامة (طفل/إمرأة)	السنـــوات	نسبة الخصوبة العامة (طفل/إمرأة)
1966	**7.40**	1992	4.40
1970	7.9	1995	4.00
1977	7.4	1996	3.14
1980	7.1	2000	2.56
1981	6.95	2002	2.4
1982	6.40	2006	2.27
1984	6.26	2008	2.81
1985	6.24	2009	2.80
1986	5.50	2010	2.87
1988	5.29	2011	2.90
1990	4.61	**2013**	**2.93**

Sources: -Rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance démographique, Alger 1983.

- CNES: Rapport National sur le développement humain, Alger.

تشير الاحصائيات الواردة في الجدول السابق إلى تغير كبير في معدل الخصوبة العامة في الجزائر بعد الاستقلال، حيث انتقل من 7.4 سنة 1966 ليصبح 5.50 سنة 1986، ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 2.27 سنة 2006، ثم إلى 1.82 سنة 2008. ويشكل ذلك تحولا عميقا في هذا المؤشر في زمن قياسي. وكثرة الإنجاب في فترة الستينات هو أمر طبيعي في مجتمع تقليدي ذو طابع ريفي، حيث كانت القيمة الاجتماعية للإنجاب تشكل قيمة عليا للاعتبارات التالية:

- إن الطابع الريفي للمجتمع الجزائري في فترة الستينات، يدعم القيم الإنجابية، حيث نجد في المجتمع الريفي أن قيمة إنجاب الأطفال بصفة عامة والذكور بصفة خاصة، هي قيمة أساسية في حياة الريفيين. فكثرة الأطفال هو تقوية للعصبية ومصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد إسمها. وهو كذلك موضوع التفاخر، لأنهم يعبرون عن رجولة الزوج وخصوبة الزوجة، لهذا تنتشر في هذا المجتمع أدعية وتمنيات بكثرة الذرية(ذياب، 1980، ص 305).
- انتشار زراعة بدائية غير آلية، تعتمد أساسا على الجهد العضلي، فيصبح الأطفال اليد العاملة التي تزيد من الكسب والرزق ومن دخل الأسرة. ففي البيئة الزراعية التقليدية، الفلاح يعتبر أولاده الصغار رأسماله الذي سيساعده في أعماله اليومية وتحقيق معدلات إنتاج أكبر، ومن ثم كان الإنجاب الكثير بالنسبة للمزارع خير وبركة(عبد المعطي، 1981، ص 193).

– قوة تأثير الدين في المجتمع الجزائري التقليدي – المدعم لكثرة الإنجاب – حيث يرى بيير بورديو أن "تمسك غالبية المجتمع الجزائري بالقيم الدينية له أثره البالغ على سلوك الأفراد، حيث تطغى بصمة الإسلام وتأثيره على

مختلف أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية"(Bourdieu, 2010, P107). فالدين الإسلامي يدعم القيم الإنجابية ويدعو إلى كثرة النسل، الذي يشكل قوة الأمة وعمادها. حيث يقول الرسول صلي الله عليه وسلم: «تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة»(صديق، 1990، ص 12)،أما تحديد النسل فهو أمر غير مرغوب فيه عند الريفيين ولا يستجيبون له بسهولة، لأنهم يعتبرونه تحديا ومعارضة لإرادة الله، ولأنهم يعتقدون أن الولد يولد ورزقه معه، تصديقا لقوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا »(الاسراء، الآية 31).

ويرجع مصطفى بوتفنوشات الإعلاء من قيمة الإنجاب في المجتمع الجزائري التقليدي، إلى التقاليد الاجتماعية السائدة التي تقيّم الأم وتعطيها مكانتها حسب عدد الأطفال الذين أنجبتهم، أما الأب فإنه يرى أن أبنائه يشكلون أمنه الاجتماعي، وهم من سيساعدونه عند هرمه(Boutefnouchet, 1982, P 269).

وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن هناك فرق شاسع بين معدل الخصوبة سنة 1966 وهو 7.4 ومعدل الخصوبة سنة 2013 وهو 2.93، وترجع الدراسات الديمغرافية هذا الانخفاض الحاد إلى عدة أسباب أهمها: تأخر سن الزواج لدى المرأة مما يقلص فترتها الفيزيولوجية للإنجاب، وكذلك إلى أسباب ثقافية تتعلق باتجاهات المرأة نحو السلوك الإنجابي. حيث يشير **رون ليستاغ** Ron Lesthaeghe إلى إنّ انخفاض الخصوبة يقاس سواء بتغير الذهنيات والعقيدة على المستوى الاجتماعي والسياسي، وأنّ التغيرات داخل التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تفرز تغيرات في طرق وعوامل الإنجاب والخصوبة ترتبط بالمحيط الحضري وكذلك بالتعليم، الذي يكون نقطة انطلاق تساعد على بروز وقبول أفكار وذهنيات جديدة(Lesthaeghe, 1988).

فرغبة الأسرة الجزائرية في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل وبالتالي تحديد عدد أطفالها راجع إلى ظروف اجتماعية واقتصادية (تدهور المستوى المعيشي، أزمة السكن...) وكذلك هو نتيجة للوعى الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية خاصة، والذي ساهم في تغير موقفها تجاه الإنجاب. وهذا ما تؤكده الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول (5): معدل الخصوبة حسب المستوى التعليمي (لكل 1000 إمرأة) سنتي 1992 و2002.

المستوى التعليمي	بـدون مستوى	ابتدائي	متوسـط	ثانـوي فما فوق	المجموع
المعدل العام للخصوبة %لسنة 1992	5.6	3.3	3.3	2.5	4.4
المعدل العام للخصوبة %لسنة 2002	2.9	2.2	2.0	1.5	2.4

Source: CNES : Etude sur la politique en matière de population 1996.
Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, Rapport final PAPFAM, 2002, P 131.

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود اختلاف كبير بين معدل الخصوبة العامة لدى المرأة المتعلمة والمرأة الأمية.حيث بلغ المعدل العام للخصوبة لدى الأميات 5.6 سنة 1992، بينما بلغ هذا المعدل 2.5 سنة 1992 و 1.9 سنة 2002 لدى النساء اللواتي لهن مستوى ثانوي.

نستنتج من الجدول السابق أن التعليم خلق لدى النساء المتعلمات إتجاهات نحو تقييم السلوك الإنجابي في ضوء الكيف، وليس في ضوء الكم.حيث أصبح التركيز على نوعية الأطفال على حساب عددهم، لهذا فهن أكثر إقبالا على تنظيم نسلهن.وقد شبه مصطفى بوتفنوشات تنظيم النسل هذا بالتحول النفسي الاجتماعي العميق(Boutefnouchet, 1982,P 70).

لهذا نجد أن جميع النصوص الأساسية تقريبا والتي تدعم برنامج التحكم في النمو الديمغرافي، تؤكد على ضرورة تطوير التعليم خاصة للمرأة وخروجها للعمل، حتى تتمكن من تنظيم نسلها. ذلك لأن أقوى وأكبر العلاقات وأكثرها ثباتا في الديمغرافيا هي العلاقة الموجودة بين المستوى التعليمي للأمهات وخصوبتهن(عميرة، 2011).

فالتعليم يؤثر على سلوك المرأة إزاء الإنجاب، من خلال معرفة استعمال موانع الحمل المختلفة وكذلك فوائد تباعد الولادات وتنظيم النسل، وكذلك يغير من اتجاهاتهن نحو الجانب الكيفي للإنجاب والمتعلق بمسؤولية التربية والتنشئة، وتوفير مستلزمات الحياة للأطفال، وتوفير فرص النجاح لهم في حياتهم. من جهة أخرى تساهم حملات التوعية والتحسيس حول تباعد الولادات وتنظيم النسل في تغيير القيم الإنجابية. وفي الجزائر سخرت الدولة كل من الخطاب الديني والسياسي والإعلامي لإنجاح البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي(PNMCD) الذي انطلق في الثمانينات والذي استهدف بالدرجة الأولى الأمهات لتغيير قيمهن تجاه السلوك الإنجابي.

وما يدعم التأثير القوي للجانب القيمي في انخفاض معدل الخصوبة، هو تغير هذا الأخير وانخفاضه أيضا في المجتمع الريفي. فبالرغم من أن الوسط الزراعي كان يشجع على الإنجاب الكثير لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، إلا أن المؤشرات الإحصائية تشير إلى انخفاض معدل الإنجاب كذلك في الوسط الريفي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (6): تطور نسبة الخصوبة العامة حسب الوسط السكاني للفترة (1970-2006).

السنـــوات	1970	1986	1992	1998	2002	2006
حضـــري	7.3	4.5	3.6	2.4	2	2.2
ريفـــي	8.3	7.1	5.3	3.0	2.5	2.4

Source : Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière

ما نلاحظه في الجدول السابق، هو أن معدل الخصوبة، عرف انخفاضا محسوسا في الريف والحضر على حد سواء، حيث انتقل في المجتمع الحضري من 7.3 سنة 1970 إلى 2 سنة 2002، وكذلك انتقل هذا المعدل في المجتمع الريفي من 8.3 سنة 1970 إلى 2.4 سنة 2006، مع بقاء ارتفاع طفيف بين معدل الخصوبة في

الريف عنه في المدينة.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن القيمة الاجتماعية للإنجاب في الأسرة الجزائرية قد تغيرت تحت تأثير عوامل عديدة، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية لا تفضل إنجاب أطفال كثيرين. وهو ما أكدته الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة فطيمة دريد (2007) والتي كانت موضوع أطروحة دكتوراه دولة بعنوان: " النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية – " حيث أظهرت الدراسة وجود انحسار كبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب، فلم تعد قوة الأسرة في عدد أفرادها وإنّما القوة أصبحت تقاس بمدى نفوذ أفرادها في دواليب السلطة ومكانتهم في المجتمع وقدرتهم على التأثير في خدمة مصالح العائلة الكبيرة، خاصة مع تفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية والمعارف، وقياس مكانة الأسرة بمدى نفوذ أبنائها في الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية حيث أجابت نسبة 97.5% من أفراد العينة بتخطيهم لمثل هذه القيم المشجعة على زيادة الأطفال، كتأثير المجتمع والأهل، العادات والتقاليد، وتأثير الجانب الديني الذي حاولوا فهم الفتاوي المتعلقة به.

خلاصـة:

من خلال دراسة وتحليل التحول في القيم الأسرية اتضح لنا، أن الأسرة الجزائرية فقدت العديد من الخصائص والسمات التي كانت تتميز بها سابقا، فالأسرة الجزائرية هي في تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى أسرة نووية، وما يصاحب هذا التحول من تغير في طبيعة العلاقات، الأدوار، الوظائف، الضبط، الرقابة، والسلطة داخل الأسرة، من شأنه التأثير على القيم الأسرية كقيم الجماعية، والقيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية. كما أن الارتفاع الكبير والمستمر في متوسط سن الزواج في الجزائر بعد الاستقلال، ووصوله إلى مستويات قياسية عند كلا الجنسين، يشكل مؤشرا قويا عن تراجع قيمة الزواج المبكر، بعدما كانت تشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية التقليدية. فضلا عن ذلك يشهد المجتمع الجزائري انحسارا كبيرا للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب، فلم تعد الأسرة الجزائرية تفضل إنجاب أطفال كثيرين.

وعليه نستخلص مما سبق أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، قد تركت أثارها الواضحة والعميقة في المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة. فقد تغيرت المميزات التقليدية التي كانت تتصف بيها العائلة الجزائرية التقليدية كتركيبها ووظائفها والقيم المميزة لها. ومن خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن القول أن **منظومة القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، تميل إلى التغير في اتجاه التخلص من القيم التقليدية واكتساب القيم الحديثة المصاحبة للتحديث والعولمة.**

قائمة المراجع :

المراجع العربية

1. القرآن الكريم.
2. أعضاء هيئة التدريس لقسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية، دراسات في علم الاجتماع،الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005.
3. الحاج بلقاسم، المرأة ومظاهر تغيّر النظام الأبوي في الأسرة الجزائــرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009..
4. الحسن إحسان محمد، العائلة القرابة والزواج –دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، 1981.
5. الرفاعي محمدخليل، دورالإعلامفيالعصرالرقمي فيتشكيلقيمالأسرةالعربية: دراسةتحليلية ، مجلةجامعةدمشق، المجلد27 ،العددالأول والثاني، سوريا 2011.
6. السيد عبد اللهمعتز و محمد خليفة عبد اللطيف،علم النفس الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 2001.
7. السيد عبد العاطي وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر، 2000.
9. بكار عاصم محمد عبد القادر ، التغير في الأسرة الأردنية خلال العقدين الأخيرين: دراسة ميدانية في محافظة مادبا، أطروحة دكتوراهفي علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.
10. بيومي محمدأحمد،علم اجتماع القيم،دار المعرفةالجامعية،الاسكندرية، 1990.
11. بوشلوش الطاهر، صراع القيم لدى العمال الصناعيين من أصل ريفي: دراسة سوسيولوجية بمركب السيارات الصناعية الرويبة، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1991.
12. حمداوي محمد، وضعية المرأة والعنف داخل الاسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، مجلة انسانيات، يصدرها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 10، وهران، 2000.
13. دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الاسرة الجزائرية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة ابوبكربلقايد تلمسان، الجزائر، 2006.
14. ذياب فوزية، القيم و العادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دارالنهضة العربية، بيروت، 1980.
15. زايدأحمد وعلام اعتماد، التغير الاجتماعي، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006.
16. سعدي محمد،رمزية الفضاءب ين المقدس والدنيوي في الثقافةالشفوية،مجلةإنسانيات،العدد02، .الجزائر 1997.

17. صديق محمد الصالح، نظام الأسرة في الإسلام، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.
18. طوالبينور الدين، الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، ديوان المطبوعاتالجامعية، الجزائر، 1988.
19. يحياوي مريم، قرزيز محمود، ظاهرة العنوسة في الجزائر، الأسباب والآثار،مجلةحوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعيةوالإنسانية عدد 06، الجزائر، جوان 2011.
20. طمسون ميشال وآخرون، نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي، سلسلة كتب ثقافية، عالم المعرفة، رقم 233، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
21. عبد المعطي عبد المنعم، علم السكان، المكتب الجامعي، القاهرة، 1981.
22. عطا حسين عقل محمود،القيم السلوكية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2001.
23. عقون محسن، تغير بناء العائلة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة، عدد 17، الجزائر، جوان 2002.
24. عميرة جولدة، الحركة الطبيعية للسكان في دول المغرب العربي، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 6، جوان، الجزائر، 2011.
25. عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، دار الامين، القاهرة، 1999.
26. عواشرية السعيد، الأسرة الجزائرية إلى أين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، عدد 12، الجزائر، جوان 2005.
27. فرح محمد سعيد، البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت.
28. نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علمالاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
29. فطيمة دريد، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر ، 2007.
30. كاظم أمينة، التحضر وأنسق القيم في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر، 1985.
31. محمد الغالي، بلقاسم، 2007، دور المؤسسة التربوية والتعليمية في عملية غرس القيم، مجلة شؤون احتماعية، تصدر عن جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الامارات العربية المتحدة، العدد 95.

المراجع الأجنبية:

1. Abassi Zohra, La demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine,OPU, Alger, 2005.
2. AddiLhouari, les mutations de la société algérienne, famille et liens social dans l'Algeriecontemporaine, Ed la Découverte, Paris, 1999.
3. Boudon Raymond,Déclin de la morale ? Déclin des valeurs ?,Presses Universitaires de France, Paris, 2002.
4. BourdieuPierre,Sociologie de l'Algérie, édition Quadrige Puf, Paris, 2010.
5. Boutefnouchet Mostafa, La famille Algérienne, évolution et caractéristique récentes, SNED, Alger, 1982.
6. Lesthaeghe Ron, Les Mode de production de laïcisation et le rythme de la baisse de lafécondité en Europe de l'Ouest de 1830 – 1930, Population N° 3, INED Paris, 1988.
7. Seilzlet Eric, La société japonaise et la mutation du système de valeur, centre d'étude de recherche internationale (CERI), Institut d'Asie orientale de Lyon, France, juin1995.
8. Talcott Parsons, Social System, 2nd Printing, Glencoe Illinois,the Free Press, New York, 1958.